استراتيجية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن

د/ مروان النسور

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تقصي استراتيجية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن وتكون مجتمع الدراسة القطاع العام ممثلاً بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، والقطاع الخاص بشركة الاتصالات الأردنية والقطاع الأهلي باتحاد المرأة الأردني، وتكونت عينة الدراسة من (101) فردا وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: "يوجد دور دال إحصائيا في الجانب الاجتماعي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن". يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإبعاد موسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية، لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن يعزى (للقطاع العام، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص)" والتركيز على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني كونهما تشكلان أكثر الجوانب التنموية التي تحتاج للرعاية والاهتمام لما له من علاقة مباشرة في حياة المواطنين.

The Role of Civil Society Organizations in Local Development in Jordan By Dr. Marwan Al-Nsour Associate Professor

Abstract

The study aims at investigating the role of civil society organizations in developing the Jordanian society represented by public sector organization such as The Ministry of Planning and International Cooperation, Jordan Telecom from the private sector organization and Jordanian Women Union from the social sector. The study consisted of 101 cases and concluded that the development of social sector is significantly different than other sector within the organizations of the local society of Jordan.

There was also significant difference ($\alpha \leq 0.05$) between the different aspects of the civil society organizations in developing the local community however; there was no significant difference between the organizations in developing the local community within the civil society. The differences stem from the social and economical aspects of the local society organizations as they form the largest potential due to the fact that they are highly interrelated to the affairs of the Jordanian citizens.

مقدمة:

تعد استراتيجية التنمية أو التنمية بشكل عام والتنمية المحلية للمجتمعات بشكل خاص من أهم القضايا التي تؤرق علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة حديثاً، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام السياسيون وصناع القرار.

فالتنمية مصطلح قديم حديث، تتجلى أهميته في مدى الحاجة إليها؛ إذ لم يكتب لأي مجتمع نصيب من التقدم دون الأخذ بالتنمية طريقاً لذلك، وقد اهتمت الدول المتقدمة بالتنمية وكذلك الدول النامية، حيث كانت هناك مشكلات ومعوقات في برامج التنمية المحلية تمثلت في التطبيقات، ومع ذلك تبقى التنمية الطريق الوحيد للتقدم والتطور لتحسين مستوى حياة الأفراد لأي مجتمع من المجتمعات، فمن بين أهم مبررات التنمية للمجتمعات المحلية في الأردن التزايد السكاني من جهة ومحدودية فرص العمل من جهة أخرى، بالإضافة لارتفاع نسب البطالة بين مختلف شرائح المجتمع، فالتصدي لهذه المشكلات المتداخلة ومعالجتها لا يمكن إلا من خلال عملية تحول إرادية شاملة لكل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث تقوم عملية التنمية في جوهرها على تنمية الفرد المواطن، من خلال تنمية حقيقية شاملة تسهم فيها جميع مؤسسات الوطن بكافة مراحلها وبأطر وطنية منطلقة من واقع المجتمعات بأيد مؤهلة وذات خبرة في هذا المجال، كالقطاعات الحكومية، والقطاعات الخاصة، والقطاعات الأهلية (بيومي، 4:2002).

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في استراتيجية التنمية ودورها في تزامن النمو الاقتصادي بارتفاع معدلات البطالة حيث تبلغ حوالي 11٪ على مستوى المملكة، وتزداد نسبة البطالة بين خريجي الجامعات وخاصة النساء، وتعتبر المشاركة النسائية في قوة العمل منخفضة نسبيا حيث تصل إلى 12٪ فقط.

لـذا فـإن مشـكلة الدراسـة تتمثـل في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- مـا دور منظمـات المجتمـع المـدني في التنمية المحلية في الأردن؟
- هـل هنـاك اخـتلاف بـين دور القطـاع الحكـومي والخـاص والأهلـي في إحـداث التنمية المحلية في الأردن؟

فرضيات الدراسة:

1- " لا يوجـد دور ذو دلالـة إحصـائية لمنظمـات المجتمـع المـدني ومكوناتهـا في التنمية المحلية في الأردن ".

2- لا يوجـد اخـتلاف ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى الدلالـة ($\alpha \leq 0.05$) لمنظمـات المجتمـع المـدني ومكوناتهـا (الاجتمـاعي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي، والتربوي، والإسكاني، والبيئي، والسياحي).

3- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالـة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لمنظمات المجتمع المدني تعزى (للعوامل القطاعية).

أهداف الدراسة:

أولاً: تطوير إطار نظري حول استراتيجية مفهوم التنمية المحلية، وأهدافها، ومجالات العمل من خلالها، وأهميتها في تقدم وتطور وازدهار الدول، وماهية المساعدات الخارجية للتنمية المحلية، والتطرق لتجارب بعض الدول في التنمية المحلية.

ثانياً: تقصي دور منظمات المجتمع المدني في في التنمية المحلية في الأردن.

ثالثاً: التوصل للنتائج ومناقشتها؛ ومن ثم إجراء التوصيات في ضوء نتائج الدراسة.

وتبرز أهمية الدراسة كونها تبحث في استراتيجية موضوع حيوي يمس كافة شرائح المجتمع الأردني، ويشكل أهمية كبيرة تتمثل بما يلي:

1- تعتبر التنمية المحلية من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب العمل التنموي أهمية متزايدة يومًا بعد يوم، ولا سيما مع اتساع الهوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب؛ حيث برز دور التنمية المحلية لسد تلك الفجوة ولم تعد الحكومات قادرة على توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواء في البلدان المتقدمة أم النامية، فمع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغيير مستمر، ولذلك كان لا بد من وجود تنمية محلية.

2- إن التنمية المحلية تعمل على الوصول إلى مستوى أعلى من التوازن في توزيع

مكتسبات التنمية بين مناطق المملكة، والوصول إلى مستوى أعلى من اللامركزية في العمل التنموي، وتعزيز الحاكمية الرشيدة في الإدارات المحلية لتقديم الخدمات للمواطنين بأعلى جودة وأسرع الطرق وأقل التكاليف.

التعريفات الإجرائية:

- **التنمية المحلية:** هي مزيج جهد مشترك يحوي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، والتربوية وغيرها؛ بحيث تتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي؛ تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع، وما هو ممكن للتحقيق، وسيتم قياس مستوى التنمية لتلك المجالات من خلال فقرات أداة الدراسة.

- **مؤسسات المجتمع المحلي:** هي المؤسسات أوالمنظمات العاملة على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع مظاهره وكافة تطلعاته وتشمل (القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي)، واقتصرت الدراسة على وزارة التنمية الاجتماعية من القطاع الحكومي، وشركة الاتصالات من القطاع الخاص، واتحاد المرأة الأردني من القطاع الأهلي)، وسيتم قياس دورها في إحداث التنمية المحلية من خلال فقرات أداة الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تنطوي استراتيجية التنمية في إحداث نوع من التغيير في المجتمع، ومن الممكن أن يكون التغيير ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي وتحسين مستوى حياة الأفراد، ومعنويا يهدف لتغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم (إبراهيم، 1980:133)، فالأمر يتعلق إذن بعمليات هادفة محدودة في الزمان والمكان؛ مبنية على التغيير الإيجابي طبعا، إن التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها تستهدف أبعادا مفتوحة على ما هو لوجيستيكي أو ما هو معنوي تقود ختاما نحو تغيير السياسات والممارسات والمواقف.

لكن تعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات، والمواقف بشكل أساس.

أ- **التنمية المحلية:** التنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية

اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة (عماري، 2004). ويوجد أنواع أخرى للتنمية المرتبطة بالتنمية المحلية كالتنمية المستدامة والتي هي منطق التوزيع العادل للثروات، وتحسين الخدمات، وتجذير مناخ الحريات، والحقوق؛ وذلك في توازن تام مع تطوير البنيات، والتجهيزات؛ دونما إضرار بالمعطيات، والموارد الطبيعية والبيئية، إنها تنمية موجهة لفائدة المجتمع المحلي؛ مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات وحقوق الأجيال القادمة، وهذا ما يبصمها بطابع الاستدامة.

ب- أهمية التنمية المحلية وأسبابها:

- تحسين مستوى نوعية وجودة الخدمات الأساسية للتجمعات السكانية.
- خفض مستوى المركزية في العمل التنموي.
- دعم مبادئ الحاكمية الرشيدة في المستويات المحلية ورفع مستوى الإداء الخدمي.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي على المستوى المحلي.
- زيادة مستوى العدالة في توزيع عوائد التنمية بين مناطق الدولة.
- تفعيل أدوات تخطيط التنمية الإقليمية على مستوى المحافظات والولايات.
- تحسين مستوى الخدمات المحلية والبنية التحتية المقدمة للمواطنين.
- زيادة الوعي بالقضايا السكانية وأثرها على التنمية المحلية.
- تعزيز مشاركة المواطنين في تنمية البيئة المحلية.
- تدعيم العلاقات الارتباطية بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية لإقامة مشاريع تنموية مشتركة.
- إيجاد مصادر تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد والمؤسسات والمرأة.
- تطوير اقتصاديات تنافسية محلية.

ج- دور واستراتيجية القطاع العام في التنمية المحلية متمثلاً بوزارة التخطيط:

أولت وزارة التخطيط والتعاون الدولي محور التنمية المحلية جل عنايتها، فقد قامت بتأمين الدعم والتمويل لمجموعة من البرامج والمشاريع التي تستهدف ترسيخ وتعزيز التنمية المحلية في مختلف المحافظات والبلديات، إضافة إلى التمويل والإشراف على تنفيذ مشاريع تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى زيادة إنتاجية المواطنين وتحسين المستوى المعيشي

للمناطق الأقل حظا في المملكة. ففي مجال التنمية المحلية في البلديات، فقد قامت الوزارة بتوفير تمويل بقيمة 86.3 مليون دينار لعدد من البرامج والمشاريع التنموية من أهمها مشروع التنمية الإقليمية والمحلية، وبرنامج مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية، وبرنامج تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية. كما قامت الوزارة، وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية، بتمويل مشروع إنشاء عشرة أسواق شعبية بتكلفة إجمالية تبلغ (3) ملايين دينار كمرحلة أولى في عشر بلديات هي (معاذ بن جبل، وجرش الكبرى، وكفرنجة الجديدة، والمفرق الكبرى، وعين الباشا الجديدة، والشونة الوسطى، وذيبان الجديدة، ومؤتة والمزار، والقادسية، والحسينية الجديدة). وفي إطار تطوير قطاع المسالخ في المملكة، وفي ضوء الموافقة على تخصيص مبلغ (2.4) مليون دينار لتطوير المسالخ في ست بلديات هي مادبا والرمثا وإربد والطفيلة والمفرق والسلط، فقد قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية ومشاركة الوزارات المعنية بقطاع المسالخ ومن خلال فريق فني متخصص بإجراء التقييم المطلوب حول أوضاع المسالخ في هذه البلديات تمهيداً لوضع خطة عمل لتطويرها. هذا إلى جانب توفير تمويل بقيمة (1.82) مليون دينار لتوريد (28) صهريج نضح للبلديات، والذي من شأنه العمل على مساعدة البلديات المستفيدة على مواجهة مشكلة التخلص من النفايات السائلة نتيجة لعدم توفر شبكات الصرف الصحي وبما يؤدي إلى تخفيض الكلفة على المواطنين وللحد من الآثار السلبية على البيئة.

د- دور القطاع الخاص في التنمية المحلية:

- شركة الأهلي للتمويل الجزئي (AMC): هي أول قطاع خاص كمؤسسة تمويلية مملوكة للبنك الأهلي بنسبة 100٪، وتقوم على سياسة الإقراض الفردي مستهدفة أصحاب المشاريع المحلية والصغيرة القائمة والتي لها نشاط تجاري، بضمانة واحد أو أكثر ككفلاء للقرض. وتتراوح قيمة القروض بين (700- 1500د.أ) والذي هو الحد الأعلى لقروض مؤسسات الإقراض الجزئي. وعليه، نرى بوضوح أن مؤسسات الإقراض الجزئي لا تغطي إلاّ شريحة ضئيلة من المجتمع من ذوي الدخل المنخفض (أو حتى المتوسط) وليس طبقة الفقراء.

- شركة الأردن للإقراض الجزئي (JMCC): شركة غير ربحية تأسست بواسطة مؤسسة نور الحسين، وتقوم بتوزيع القروض على الأفراد من ذوي الدخل المنخفض وليس بالضرورة أن يكون لهم عمل تجاري قائم، وتتطلب وجود كفيل واحد

كضمانة. هذه المؤسسة وصندوق إقراض المرأة يستهدفان الطبقة الأكثر فقراً، والذين لا يستطيعون الاقتراض من البنوك.

- شركة الشرق الأوسط للإقراض الجزئي (MEMCC): هي مؤسسة تمويلية نشأت من خلال مشروع مشترك لثلاثة بنوك أردنية رئيسة ومؤسسة محلية، لتقدم خدمات التمويل الجزئي للأردنيين من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط وخصوصاً لذوي المشاريع المحلية والصغيرة.

هـ- مفهوم المنظمات غير الحكومية وماهيتها: إن تنامي ظهور المنظمات غير الحكومية قد جاء نتيجة الطلب للاستقلالية وتقوية مؤسسات التنمية المستدامة والمجتمع المدني، ولتتحد المؤسسات الرسمية للدولة ومؤسسات القطاع الخاص التجارية، ولخلق التوازن المطلوب في المجتمع، فالمنظمات غير الحكومية هي المنظمات التي لا تكون جزءا من الهيكل التنظيمي لجهاز الدولة ولا هي منظمة تهدف إلى تحقيق الربح مثل المنظمات في القطاع الخاص، بكلمة أخرى هي منظمات لا يستفيد منها القائمون على إدارتها من عائد أنشطتها وبرامجها أي منفعة شخصية، بل نشاطاتها وبرامجها لخدمة هدف عام.

أهمية المنظمات غير الحكومية في التنمية:

أخذت دول العالم المختلفة تهتم بالمنظمات غير الحكومية لأسباب عديدة أهمها:

1- كونها تعكس حاجة تنموية اجتماعية، وعادة ما تنشأ داخل المجتمعات المحلية، وبذلك تكون الرد الطبيعي أو العفوي لحاجات تنموية اجتماعية لفئة معينة، أو مجموعة أو شريحة من السكان، أو منطقة جغرافية، أو مجموعة أو تيار سياسي أو قضية اجتماعية.

2- القدرة على التحرك بحرية نسبية، حيث إنها متحررة نسبيا من المحددات الحكومية والرسمية من نواح عديدة، بما فيها النواحي السياسية والإدارية.

وتتجسد أهمية الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية على الصعيد العالمي في عملها في ميادين مختلفة وأنشطة متعددة، والجدول التالي يوضح ذلك (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002: 102).

جدول (1) تطور عدد المنظمات غير الحكومية الدولية في التسعينات من القرن العشرين:

الفرض	1990	2000	النمو (نسبة مئوية)
الثقافة والترويح	2169	2733	٪26.0
التعليم	1485	1839	٪23.8
البحوث	7675	8467	٪10.3
الصحة	1357	2036	٪50.0
الخدمات الاجتماعية	2361	4215	٪78.5
البيئة	979	1170	٪19.5
التنمية الاقتصادية	9582	9614	٪0.3
القانون والسياسة والدعوة	2712	3864	٪42.5
الديانة	1407	1869	٪32.8
الدفاع	244	234	0.41 -
السياسة	1275	1240	٪2.7 -
المجموع	31246	37281	19.3

UNDP, Human development Report 2002, Table 1-5

حالة عملية (صندوق إقراض المرأة في الأردن):

عقد المؤتمر العالمي الأول للتمويل الجزئي في العالم العربي في عمان عاصمة الأردن، في أكتوبر 2004، للتركيز على الإدراك العالمي للدور الذي يلعبه التمويل الجزئي في الأردن. وقد شاركت جميع المؤسسات والخبراء العاملين في هذا المجال في هذا المؤتمر الذي دام أربعة أيام، وافتتح تحت رعاية الملكة رانيا التي سمّت نفسها سفيرة التمويل الجزئي، كما وحضر أيضاً المؤتمر البروفسور الأستاذ الدكتور محمد يونس. اختارت الملكة زيارة صندوق إقراض المرأة (MFW) من ضمن جميع المؤسسات الموجودة حيث إنه الأكثر تزويداً للقروض الصغيرة والأقرب للفقراء.(تقرير التصنيف العالمي، 2004)

معوقات التنمية المحلية في الأردن:

1- الموارد المالية: نقص التمويل، غياب التوزيع الأمثل للدعم، والفقر.

2- الموارد البشرية: ضعف التدريب والأداء الفردي للمتطوعين، الهيئات الإدارية المتغولة غير المؤهلة، والشخصنة.

3- السياسات والاستراتيجيات: ضبابية الأهداف، غياب التنسيق بين الهيئات المحلية، المنافسة بين الهيئات المحلية، عدم فهم الأدوار.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية منها والأجنبية دور المنظمات في التنمية من جوانب عديدة وبأساليب متعددة، فمنها ما ركز على دور المرأة في التنمية المحلية، ومنها ما تناول موضوع العلاقة بين دور منظمات المجتمع المدني المحلي والعالمي في التنمية، ومنها ما تناول معوقات التنمية المحلية، وغير ذلك، ومن هذه الدراسات:

الدراسات العربية:

1- دراسة علاو (2009) في اليمن، بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني الأهلية في اليمن بين الواقع والمأمول"، هدفت إلى تسليط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني الأهلية في اليمن، وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية والتنمية الثقافية، حيث تكونت عينة الدراسة من (127) منظمة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية اليمنية، وتضم الجمعيات الفنية والأدبية والجمعيات العلمية، بالإضافة إلى القطاع الخاص، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام الاستبيان لذلك، وأشارت أبرز النتائج إلى عدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني اليمني غير الحكومية كمؤسسات شريكة للحكومة والمجتمع في التأثير على السياسات العامة للدولة وفي صنع القرار في مجال التنمية المحلية.

2- دراسة العطيات (2008) في الأردن، بعنوان "دراسة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي"، هدفت إلى التعرف على واقع العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني في الأردن والعالم، وكذلك على البرامج والمشاريع المشتركة التي تقوم بها، إضافة إلى تحليل إيجابيات وسلبيات هذه العلاقة، من وجهة نظر القائمين على المؤسسات المحلية، وتكونت عينة الدراسة من ثمان منظمات مجتمع مدني، تعمل في مجالات مختلفة كالبيئة والمرأة وحقوق الإنسان وحماية المستهلك ومراكز البحوث والدراسات، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام الاستبيان، وأشارت أبرز النتائج إلى ميل منظمات المجتمع المدني لأن تكون مستقلة أكثر من ميلها إلى الارتباط الداخلي فيما بينها، كما وأشارت إلى أن تنظيمات المجتمع المدني العالمية، وتحديداً الألمانية هي الأكثر حضوراً في دعم منظمات المجتمع المحلي، تليها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الحكومية ومنها شبه الحكومية، في حين أشارت إلى أن المنظمات المحلية التي لا تلقى دعماً خارجيا أو حتى داخليا هي منظمات حقوق الإنسان، وغالباً ما تكون محدودة النشاط.

3- دراسة الشرجبي (2008) في صنعاء/ اليمن، بعنوان "مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية"، هدفت إلى تعزيز جوانب الشراكة القائمة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في سبيل تحقيق أهداف التنمية الألفية 2015م، كما وهدفت إلى دراسة أثر المشاريع على المجتمع وتعزيز الوعي التنموي والسلوك الاقتصادي الرشيد للمجتمع، بالإضافة إلى التعرف على مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في نشاطاتها الإنمائية تجاه الأفراد خاصةً والمجتمع عامة، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من منظمات المجتمع المدني (كمنظمة الدفاع عن الحقوق والحريات، ومنظمة البحوث والدراسات والمعلوماتية ومنظمة تنمية المرأة والطفولة)، حيث تم استخدام المنهج الميداني بالإضافة إلى الاستبيان الذي وزع على عينة الدراسة، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى ازدياد دور منظمات المجتمع المدني في أنشطة التنمية، وخاصة في التخفيف من الفقر، وتعزيز الحكم الجيد وحقوق الإنسان، عبر تهيئة بيئة مواتية للتنمية عبر سلسلة من الغايات الإنمائية الواضحة من أهمها العمل على ترسيخ الديمقراطية في "مجتمع مدني قوي" واعتماد مبدإ الشراكة الحقيقية من أجل التنمية، منوهة بفاعلية وتعاظم دور منظمات المجتمع المدني في وجود دولة النظام والقانون، إضافة إلى ما يتميز به هذا الدور من السرعة وسهولة حصول المستفيدين على ثماره، واعتماده في الأساس على مشاركة أفراد المجتمع نفسه.

4- دراسة ملاوي (2008) في الأردن، بعنوان "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، هدفت إلى إعطاء خلفية نظرية عن قطاع المجتمع المدني وأهميته في عملية التنمية من خلال شراكته مع كل من القطاعين: العام والخاص، من جميع القائمين على العمل التنموي في الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وتم استخدام الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى محدودية أثر قطاع المجتمع المدني في عملية التنمية، بالإضافة إلى تمركز برامج منظمات المجتمع المدني في الأردن حول العمل الخيري الأقرب إلى مفهوم الإحسان.

5- دراسة السيوف (2007) في الأردن، بعنوان "منظمات المجتمع المدني والتغيير الاجتماعي: دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية"، هدفت إلى إظهار مدى فاعلية برامج التمكين التي تنفذها بعض هذه المنظمات في تغيير أوضاع المرأة الأردنية، واعتمدت في منهجها على المسح الاجتماعي لجمع البيانات حول المنظمات المعنية بالمرأة، وشملت الدراسة عينة قصدية تكونت من

314 امرأة منهن 108 قياديات تم اختيارهن من سبع منظمات، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام الاستبيان، وأشارت أبرز النتائج إلى اعتناء المنظمات قيد الدراسة بمجالات التمكين المختلفة منها (الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي والنفسي والتخطيطي المتعلق بالسياسات الموجهة للمرأة)، بالإضافة إلى إشارتها إلى أن حجم إقبال المرأة على المجال الاقتصادي يفوق حجم إقبالها على المجالات الأخرى، ويتأثر مستوى فاعلية إقبالها بصورة إيجابية لصالح النساء الشابات الريفيات، والمتعلمات، فضلاً عن إشارتها إلى تفوق مستوى فاعلية برامج الصندوق الهاشمي للتنمية البشرية على بقية المنظمات.

6- دراسة أمين (2007) في سوريا، بعنوان "واقع التنمية الريفية وآفاقها المستقبلية في محافظة ريف دمشق"، هدفت إلى التعرف على واقع التنمية الريفية في محافظة ريف دمشق في سوريا، بالإضافة إلى رصد وتحليل مقومات التنمية الريفية في محافظة ريف دمشق، ولتحقيق أغراض الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الكمي الإحصائي، الذي يعتمد على جمع البيانات، وتصنيفها، وعرضها، وتحليل المعطيات، وشملت عينة الدراسة دوائر التنمية الريفية الحكومية التابعة لريف دمشق، وأظهرت نتائج الدراسة تدني استخدام الأساليب التكنولوجية، والبحث العلمي مما يشير إلى تدني مستوى التنمية المحلية في الريف السوري، وقد عزت الدراسة ذلك إلى تدني المستوى التعليمي للموارد البشرية العاملة في الريف.

7- دراسة فريحات (2007) في الأردن، بعنوان "الواقع الاجتماعي والجغرافي والتنموي والخدمي والاقتصادي لبلدة راجب"، هدفت إلى التعرف على نسبة مساهمة المرأة الريفية في العمل الزراعي والأعمال الإنتاجية الأخرى وتحديد احتياجاتها واهتماماتها ضمن الموارد والإمكانات المتاحة، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من النساء اللواتي ينتمين إلى الجمعيات الخيرية والمنظمات المدنية في بلدة راجب التابعة لعجلون، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام استبيان وزع على عينة الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة نقصاً في البرامج الإرشادية التي تتولاها الهيئات التطوعية والمؤسسات الرسمية وتجمعات المرأة والاتحادات النسائية لرفع مستوى الوعي للمرأة الريفية وإبراز دورها بفاعلية في التنمية المحلية، بالإضافة إلى تدني الدعم المالي.

8- دراسة بامر (2006) في اليمن، بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية"، هدفت إلى التعرف على دور

منظمات المجتمع المدني والمتمثلة بمنظمات المرأة والطفل، والجمعيات والمؤسسات وخاصة الخيرية في تدعيم التنمية اليمنية، وتكونت عينة الدراسة من منظمات المجتمع المدني في اليمن كافة، والخاصة بحقوق المرأة والطفل والجمعيات الخيرية، حيث اعتمدت الباحثة على الدراسة والبحث الميداني، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى افتقار عمل تلك المنظمات إلى التعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية والداعمة لها إذْ تقتصر الصلة على تقديم الدعم المادي فقط، إضافة إلى ضآلة الدعم المقدم من المؤسسات الحكومية المعنية أو الوكالات الداعمة والمنظمات والمؤسسات الأهلية يؤثر سلبا في مواصلة تلك الجمعيات لتقديم خدماتها، وافتقار عمل تلك المنظمات إلى التعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية والداعمة لها إذْ تقتصر الصلة على تقديم الدعم المادي فقط الأداء فيها، مما يشير إلى تدني دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية.

9- دراسة الحوراني (2003)، بعنوان "دور المجتمع المدني العربي في كسر الحواجز النفسية والاجتماعية بين الشعوب العربية، هدفت إلى إبراز دور المجتمع المدني العربي في تجاوز الدولة القطرية وكسر الحواجز النفسية والاجتماعية بين الشعوب العربية، وذلك عن طريق الشبكات المدنية التي تصل مؤسسات المجتمع المدني بعضها ببعض، وجاءت أبرز النتائج بتصاعد شرعية حركة المنظمات المدنية في وقت تناقصت قدرة المنظمات الحكومية في إحداث التنمية المحلية، مع الاحتفاظ بقدرتها على التدخل المباشر ومراقبة تحركات المنظمات الأخرى، مما يبقي المنظمات الأخرى في هامش العملية السياسية.

10- دراسة السنبل (2001)، بعنوان "دور المنظمات العربية في التنمية"، هدفت إلى الكشف عن دور المنظمات العربية في التنمية، ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بتوظيف أدبيات التنمية المتعلقة بأسئلة الدراسة والاستفادة منها في الإجابة عن الأسئلة، وأظهرت أبرز النتائج تدني دور المنظمات العربية التي أنشئت في إطار العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، ومنظمة العمل العربية، في التنمية كون أسباب تأسيسها وقيامها كانت في الأساس بهدف تنمية المجتمع العربي.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة ماكن Macken (2009) في إيرلندا، بعنوان "موانع التغيير للتنمية الريفية في

إيرلندا"، هدفت إلى تحري موانع التغيير التنموي لمواجهة تحديات التنمية الريفية، بالإضافة إلى استكشاف العوامل الإجتماعية الثقافيةَ، التي تساعد على الارتقاء بالتنمية الريفية المعاصرة، ولتحقيق أغراض الدراسة، تم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية وإلقاء الأسئلة على القائمين على التنمية الريفية والمهتمين بها، وجاءت أبرز النتائج بارتفاع مستوى التنمية المحلية في الريف بإيرلندا، ومواكبتها للتقدم والتطور التكنولوجي.

2- دراسة بيتر Peter (2007)، في روسيا، بعنوان "فروق التعويض الناشئة لدى العمالة والإسكان: وتقديرات نوعية الحياة في المدن الروسية"، هدفت إلى بيان ما إذا كان نموذج التعويض عن اختلافات وسائل الراحة الرئيسة لسكن العمال المقدم من الحكومة مجدياً في زيادة إقبال العمال على السكن ذي الخدمات الأقل، كما هدفت إلى بيان مستوى الراحة التي توفرها الوسائل المقدمة من قبل الحكومة تجاه سكن العمال في روسيا، ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بقياس مستوى راحة العمال في ضوء إحدى عشرة من وسائل الراحة المقدمة إليهم، حيث أشارت النتائج إلى أن العمال يتلقون تعويضات فيما إذا كانت المساكن المقدمة إليهم من قبل الحكومة، تعاني من ظروف بيئية ومناخية سيئة، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الخدمات التنموية المقدمة من المنظمات الحكومية، وتدني مستوى الخدمات التنموية المقدمة من القطاع الخاص.

3- دراسة بنت طلال bint Talal (2004) في لندن، بعنوان "تحليل دور إحدى منظمات المجتمع المدني الأردني في التنمية"، هدفت إلى تحليل دور إحدى منظمات المجتمع المدني الأردني في التنمية، وهو الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، في دفع مسيرة التنمية الشاملة إلى الأمام، وتكونت عينة الدراسة من مسيرة الصندوق الهاشمي منذ تأسيسه ثم مراحل تطوره وانتشاره وطرق تمويله وجميع التحولات المرتبطة بذلك، وجاءت أبرز النتائج بأن الأحداث الساخنة في المنطقة والاعتماد على المساعدات الخارجية، أعاقا جهود التنمية، وأن مرحلة السبعينيات مثلت مرحلة ديناميكية للتنمية الاقتصادية.

4- دراسة برنت، Brent (2002) في بريطانيا، بعنوان "مدى تأثير الأهداف التي تسعى المشاريع التي تدعمها الحكومة"، هدفت إلى التعرف على مدى تأثير الأهداف التي تسعى المشاريع التنموية التي تدعمها الحكومة، من خلال المؤسستين الرئيستين العاملتين في مجال الاستثمار العقاري الإسكاني وهما (Freddie Mac and Fannie Mae)، عند ذوي الدخل المحدود والمتوسط،

والمناطق الجغرافية التي لا تحظى بالخدمات الإسكانية بشكل كاف، عبر استخدام تحليلي يعتمد على مجموعة من المفاهيم النظرية، والإحصائية، لاختبار بعض العلاقات بين مجموعة المتغيرات موضوع الدراسة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى التنمية في المجال الإسكاني كان مرتفعاً، إذ ساهمت التنمية المحلية بشكل إيجابي في جعل ملكية المساكن متاحة بشكل أكبر لذوي الدخل المحدود والمتوسط، كما أن الدراسة توصلت إلى أن معدل النمو في ملكية المساكن ارتفع بشكل أكبر لذوي الدخل المحدود والمتوسط.

5- دراسة وانغ، Wang (2001) في الصين، بعنوان "إصلاح الإسكان في المناطق الحضرية والمالية في الصين"، هدفت إلى دراسة سياسات الإسكان التي أدخلت في الصين في عام 1998؛ والتي تهدف إلى وضع حد لتوزيع المساكن من قبل أرباب العمل، ووضع خطة جديدة للمشاريع التنموية الإسكانية، وقام الباحث بجمع البيانات المتعلقة بالموضوع، وقام بالاطلاع على الوثائق الخاصة بالتمويل الإسكاني في المناطق الحضرية التي شملتها منطقة الدراسة (بكين)، وإجراء العديد من المقابلات مع ذوي الاختصاص، وقد أشارت النتائج إلى الحاجة الملحة لعمليات الإصلاح الإسكانية، مما يشير إلى النقص في البرامج التنموية الإسكانية.

يلاحظ من عرض الدراسات السابقة أهمية التنمية المحلية من خلال الدور الذي تمثله في مواكبة المجتمعات للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي؛ لما لها من أثر في تحسين مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمعات كافة؛ حيث ركزت غالبية الدراسات على تقصي دور مؤسسات المجتمع المدني في إحداث التنمية المحلية، وقد اتفقت بذلك مع الدراسة الحالية في تناولها لتحقيق هدف التعرف على دور مؤسسات المجتمع المحلي في إحداث التنمية المحلية، كدراسة علاوي (2009)، ودراسة فريحات (2007)، ودراسة بامر (2006)، في حين هدفت دراسة الحوراني (2003)، ودراسة السنمبل (2001) إلى الكشف عن دور المنظمات العربية في إحداث التنمية، فكان التوجه على المستوى العربي وليس المحلي، وتناولت بعض الدراسات معوقات التغيير في التنمية المحلية كدراسة Macken (2009)، في حين تناول البعض الآخر دراسة واقع التنمية المحلية كدراسة أمين (2007).

وفي ظل ما أوردته الدراسات السابقة فقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتناولها الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني والمتمثل بدور القطاع

الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي في إحداث التنمية المحلية في الأردن.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الواقع الحالي لدور مؤسسات المجتمع المدني في التمنية المحلية في الأردن للحصول على البيانات من مصادرها الرئيسة، ومن خلال الاعتماد على استبانة صممت لهذا الغرض وتوزيعها لعينة من أفراد مجتمع الدراسة، ومن ثم معالجة البيانات المستحصلة وتحليلها إحصائياً لغرض اختبار فرضيات البحث والاجابة عن تساؤلاته وفق أنموذج الدراسة المقترح.

مجتمع الدراسة:

تم اعتماد القطاع المحكومي متمثلاً بوزارة التخطيط، والقطاع الخاص متمثلاً بشركة الاتصالات الأردنية والقطاع الأهلي متمثلاً باتحاد المرأة الأردني.

عينة الدراسة:

استناداً على ما سبق، فقد تم توزيع (110) استبانات على مؤسسات المجتمع المحلي بواقع (40) استبانة على موظفي وزارة التخطيط، و(40) استبانة على موظفي شركة الاتصالات الأردنية، و(30) استبانة على منتسبي اتحاد المرأة الأردني، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (104) استبانة بنسبة (95.55٪)، واستبعدت (3) استبانات لعدم كفاءتها لمعالجات التحليل الإحصائي، وعليه يصبح عدد الاستبانات الصالحة والتي خضعت للتحليل الاحصائي (101) استبانة بنسبة (91.82 ٪) من مجموع الاستمارات الموزعة، وهي نسبة تعد مقبولة لإجراء التحليل الاحصائي.

خصائص عينة الدراسة:

تضمنت المتغيرات الديمغرافية للدراسة كلاً من: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الحالة الاجتماعية، ومستوى الدخل الشهري، والجدول (2) يبين وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة؛ حيث تشير نتائج الجدول إلى أن غالبية المستجيبين من العينة هم من الإناث؛ إذ بلغ عددهم (71) وبنسبة (70.3 ٪) وهذا قد يعود لاختيار اتحاد المرأة الأردني لتمثيل القطاع الأهلي، أما من حيث المؤهل العلمي فقد كانت غالبية أفراد العينة هم من الفئة حملة شهادة البكالوريوس، إذ بلغ عددهم (50) فرداً وبنسبة (49.5٪)، ومن حيث سنوات الخبرة فقد كانت فئة (6 – 10) سنوات في المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم (35) فرداً وبنسبة (34.7٪)، وبالنسبة للحالة الاجتماعية فقد كان المتزوجون هم الغالبية حيث بلغ عددهم (57) فرداً وبنسبة (56.4٪). وقد كان لفئة مستوى الدخل (أقل من

500 ديناراً) النصيب الأكبر حيث بلغ عددهم (67) فرداً وبنسبة (66.3٪) تلتها فئة (500 – 999) ديناراً؛ حيث بلغ عددهم (34) فرداً وبنسبة (33.7٪)، فئتي الدخل الأخرى فلم يكن أحد من المستجيبين من هاتين الفئتين.

جدول (2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	30	29.7
		أنثى	71	70.3
المجموع			101	100.0
2	المؤهل العلمي	ثانوية عامة	16	15.8
		دبلوم متوسط	25	24.8
		بكالوريوس	50	49.5
		دبلوم عال	6	5.9
		دراسات عليا	4	4.0
المجموع			101	100.0
3	سنوات الخبرة	1- 5	31	30.7
		6- 10	35	34.7
		11- 15	19	18.8
		16- 20	11	10.9
		20 فاكثر	5	5.0
المجموع			101	100.0
4	الحالة الاجتماعية	متزوج	57	56.4
		أعزب	39	38.6
		أرمل	2	2.0
		مطلق	3	3.0
المجموع			110	100.0
4	مستوى الدخل	أقل من 500	67	66.3
		500- 999	34	33.7
		1000- 1500	0	0
		أكثر من 150	0	0
المجموع			110	100.0

صدق أداة الدراسة وثباتها:

أ- **صدق أداة الدراسة:** تم التحقق من صدق أداة الدراسة بالاستعانة بعدد من الباحثين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الإدارة والتخطيط بجامعة البلقاء التطبيقية؛ والمتخصصين في مجال التنمية المحلية بالأردن؛ وذلك لأغراض تحكيم الاستبانة؛ حيث جرى الأخذ بملاحظاتهم وتعديل الصيغة النهائية للاستبانة؛ وفقاً لملاحظاتهم المؤشرة لضمان دقتها.

ب- **ثبات إداة الدراسة:** قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة.

جدول (3) معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)

الرقم	المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
1	الجانب الاجتماعى	4	0.628
2	الجانب الاقتصادى	4	0.695
3	الجانب التربوى	4	0.682
4	الجانب البيئى	4	0.687
5	الجانب الإسكانى	4	0.783
6	الجانب الثقافى	4	0.801
7	الجانب الصحى	4	0.732
8	الجانب السياحى	4	0.861
9	جميع المحاور مجتمعة	32	0.895

المعالجة الإحصائية المستخدمة:

اختبار فرضيات الدراسة وبناء النموذج الخاص بها، إحدى الوسائل التي استند إليها الباحث للوصول إلى المؤشرات التي تدعم أهداف الدراسة، ومن خلال استخدام العديد من المعالجات الإحصائية الموضحة أدناه، من خلال استخدام برنامج (SPSS 15)، ومن بين الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة ما يلي:

- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- التوزيعات التكرارية، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية لكل فقرة من أبعاد الدراسة.
- تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير المتغير المستقل المتغير التابع.
- اختبارات الفروق بين المتوسطات T-test وتحليل التباين الأحادي ANOVA.

نتائج التحليل واختبار الفرضيات.

وصف متغيرات الدراسة:

تهدف المؤشرات الإحصائية الأولية في توضيح المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة إلى اختبار الفرضيات؛ لبحث دور منظمات المجتمع المحلي في التنمية في الأردن؛ إذ تم حساب الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ لكل بعد على حدة؛ بحيث شمل كل بعد جميع المتغيرات فيه ورتبة الفقرة والأهمية النسبية لها ضمن البعد الواحد؛ وذلك كما يلي:

1- **الجانب الاجتماعي:** يظهر الجدول (4) مقاييس وصف وتقييم الجانب الاجتماعي وفقرات القياس الخاصة به، ومنها الوسط الحسابي، والانحراف المعياري للوصف، والرتبة والأهمية النسبية للتقييم؛ حيث تشير نتائج الجدول إلى أن مستوى الجانب الاجتماعي من حيث الأهمية النسبية متوسط؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (3.26) بانحراف معياري (0.65)، وكانت فقرة "تعزز القدرات للموارد البشرية عن طريق برامج تطويرية في المؤسسة" جاءت في

المرتبة الأولى بمتوسط (3.64)، وانحراف معياري (0.90)، وبأهمية نسبية متوسطة، بينما جاءت فقرة "خطى للأمام في مسألة مكافحة الفقر وزيادة التأهيل وزيادة الدخل" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (2.94)، وانحراف معياري (1.00)، وبأهمية نسبية متوسطة.

جدول (4) وصف وتقييم العامل الاجتماعي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
1	تتوفر خدمات اجتماعية جيدة وظروف مناسبة للاستقرار الوظيفي، مما ينعكس إيجابيا على الانتاجية والتنمية.	3.24	1.01	2	متوسط
2	تتعزز القدرات للموارد البشرية عن طريق برامج تطويرية في المؤسسة.	3.64	0.90	1	متوسط
3	جاري العمل على تطوير قدرات المرأة وتمكينها.	3.21	0.89	3	متوسط
4	خطى للأمام في مسألة مكافحة الفقر وزيادة التأهيل وزيادة الدخل	2.94	1.00	4	متوسط
	المتوسط العام	3.26	0.65		متوسط

2- العامل الاقتصادي: تبين نتائج جدول (5) أن مقياس الجانب الاقتصادي متوسط من حيث الأهمية النسبية، فقد بلغ الوسط الحسابي له (3.18) بانحراف معياري (0.66)، ولقد جاءت كافة فقرات هذا المقياس بأهمية نسبية متوسطة، وكانت الفقرة "تتوفر فرص عمل كافية ومناسبة "من هذا المقياس بالمرتبة الأولى حيث بلغ الوسط الحسابي لها (3.24) بانحراف معياري (1.01) وبأهمية نسبية متوسطة، بينما كانت الفقرة "هناك حوافز للشركات والمشاريع المحلية المبتدئة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.08) وانحراف معياري (0.89) وبأهمية نسبية متوسطة.

جـــدول (5) وصـــف وتقيـــيم العامـــل الاقتصادي:

مستوى الأهمية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ت
متوسط	1	1.01	3.24	تتوفر فرص عمل كافية ومناسبة	5
متوسط	2	0.93	.223	يشترك القطاع العام مع القطاع الخاص مشاركة فعالة في المشروعات الاقتصادية الكبرى.	6
متوسط	3	0.84	3.20	تتوفر بيئة ملائمة للاستثمار المحلي والمشاريع الانتاجية.	7
متوسط	4	0.89	3.08	هناك حوافز للشركات والمشاريع المحلية المبتدئة.	8
متوسط		0.66	3.18	المتوسط العام	

3- الجانب التربوي: المحور الثالث الذي تم قياسه هو العامل التربوي؛ حيث تشير نتائج الجدول (6) أن مستوى تقييم مقياس الجانب التربوي متوسط نسبياً إذ بلغ الوسط الحسابي للمقياس (3.49) بانحراف معياري (0.61)، وأن الفقرة "تتوفر فرص تعليم وتطوير للجميع"، تعد من ضمن الأهمية النسبية المتوسطة، إذ كانت الأولى من حيث الرتبة وبمتوسط (3.64) وانحراف معياري (0.90)، في حين جاءت الفقرة "توفر المؤسسة بيئة تعليمية ذات جودة عالية وأعضاء هيئة تدريسية كفؤة" في المرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (3.34) وانحراف معياري (0.80) وأهمية نسبية متوسطة نسبياً.

جدول (6) وصف وتقييم العامل التربوي:

مستوى الأهمية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ت
متوسط	1	0.90	3.64	تتوفر فرص تعليم وتطوير للجميع.	9
متوسط	2	0.73	3.52	توفر المنظمة عدالة في توزيع الخدمات التعليمية ورفع الكفاءة.	10
متوسط	3	0.79	3.46	يكتسب الموظف المهارات والمعرفة اللازمة بما يتوافق وسوق العمل المؤسسي.	11
متوسط	4	0.80	3.34	توفر المؤسسة بيئة تعليمية ذات جودة عالية وأعضاء هيئة تدريسية كفؤة.	12
متوسط		0.61	3.49	المتوسط العام	

4- **الجانب البيئي:** أما النتائج الخاصة بوصف وتقييم مستوى الجانب البيئي؛ فقد تم إدراجها في جدول (7)، كالتالي:

جدول (7) وصف وتقييم العامل البيئي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
13	تتبنى المؤسسة أسلوبا واضحا في الرقابة والتفتيش لحماية البيئة واستدامتها	3.21	0.89	1	متوسط
14	تستغل المنظمة الطاقة المحلية المتجددة كالهواء والشمس جيدا.	3.08	0.82	3	متوسط
15	توفر المنظمة إدارة للنفايات متكاملة وسليمة بيئيا.	3.15	0.92	2	متوسط
16	تعمل المنظمة على إعادة تدوير النفايات بطريقة فاعلة	2.91	0.93	4	متوسط
	المتوسط العام	3.09	0.64		

توضح نتائج جدول (4 – 4)، أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقياس الجانب البيئي هما (3.21) و(0.89) على التوالي، وأن الأهمية النسبية له متوسطة نسبياً، وقد كانت الفقرة "تتبنى المؤسسة أسلوبا واضحا في الرقابة والتفتيش لحماية البيئة واستدامتها" والتي بلغ وسطها الحسابي (3.21) وانحرافها المعياري (0.89) وأهميتها النسبية متوسطة قد جاءت بالمرتبة الأولى من فقرات هذا الجانب، بينما جاءت فقرة "تعمل المنظمة على إعادة تدوير النفايات بطريقة فاعلة" بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (0.93) بأهمية نسبية متوسطة نسبياً.

5- الجانب الإسكاني: يوجز الجدول (8) وصف ومستوى التقييم له؛ من حيث الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية ورتبة الفقرات والأهمية النسبية لها.

جـــدول (8) وصـــف وتقيـــيم العامـــل الإسكاني

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
17	توفر المنظمة مستوى مساكن متطورة	2.94	1.00	4	متوسط
18	توفر المنظمة خدمات البنى التحتية كالتمديدات الصحية والكهرباء والماء جيدة	3.25	0.94	1	متوسط
19	تتطور معايير سكنية للوحدات السكنية للأفضل	3.15	0.88	2	متوسط
20	تعمل المنظمة على توفير القروض السكنية المناسبة.	3.00	0.89	3	متوسط
	المتوسط العام	3.08	0.72		متوسط

تشير نتائج جدول (8) بأن متوسط مقياس الجانب الإسكاني قد بلغ (3.08) بانحراف معياري (0.72) وله أهمية نسبية متوسطة، وأن فقرة "وفر المنظمة خدمات البنى التحتية كالتمديدات الصحية والكهرباء والماء جيدة" جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط (3.25) وانحراف معياري (0.94)، بينما جاءت الفقرة "توفر المنظمة مستوى مساكن متطورة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري (1.00).

6- **الجانب الثقافي:** يبين الجدول (9) وصف ومستوى تقييمه من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة والأهمية النسبية لفقراته. تبين نتائج جدول (4 – 6)، مقاييس الجانب الثقافي الذي حقق وسطاً حسابياً (3.49) وانحرافا معياريا (0.73) وبأهمية نسبية متوسطة. وأن الفقرة "تقدم المنظمة خدمات مجتمعية" لها وسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (0.91) وبأهمية نسبية متوسطة وجاءت بالمرتبة الأولى، بينما الفقرة " تدعم المنظمة الفعاليات الثقافية الجيدة" جاءت بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.94) وبأهمية نسبية متوسطة.

جدول (9) وصف وتقييم العامل الثقافي:

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
21	يوجد مجال واسع للخدمة التطوعية	3.53	0.94	2	متوسط
22	تقدم المنظمة خدمات مجتمعية	3.62	0.91	1	متوسط
23	تدعم المنظمة الفعاليات الثقافية الجيدة	3.37	0.94	4	متوسط
24	تعمل المنظمة على التوعية الثقافية والترشيد في استهلاك الموارد	3.45	0.90	3	متوسط
	المتوسط العام	3.49	0.73		متوسط

7- **الجانب الصحي:** يبين الجدول (10) وصف ومستوى تقييم الجانب الصحي من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة والأهمية النسبية لفقراته.

جدول (10) وصف وتقييم العامل الصحي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
25	تهتم المنظمة بتقديم وتطوير خدمات الرعاية الصحية	3.42	0.88	4	متوسط
26	تحرص المؤسسة على الوقاية من الأمراض السارية	3.53	0.91	1	متوسط
27	تسعى المنظمة لتوسيع مظلة التأمين الصحي.	3.50	0.84	2	متوسط
28	توفر المنظمة مستلزمات السلامة العامة	3.43	0.81	3	متوسط
	المتوسط العام	3.47	0.64		متوسط

تبين نتائج جدول (10) مقاييس الجانب الصحي الذي حقق وسطاً حسابياً (3.47) وانحرافا معياريا (0.64) وبأهمية نسبية متوسطة. وأن الفقرة " تحرص المؤسسة على الوقاية من الأمراض السارية " لها وسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (0.91) وبأهمية نسبية متوسطة وجاءت بالمرتبة الأولى، بينما الفقرة " تهتم المنظمة بتقديم

وتطوير خدمات الرعاية الصحية " جاءت بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (0.88).

8- الجانب السياحي: يبين الجدول (11) وصف ومستوى تقييم الجانب الصحي من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة والأهمية النسبية لفقراته.

الجانب السياحي جدول (11) وصف وتقييم العامل السياحي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
25	تقوم المنظمة بتسويق سياحي محلي بتنظيم رحلات دورية	3.09	0.88	1	متوسط
26	تقدم المنظمة تسهيلات بالدفع لهذه الرحلات	2.93	1.02	4	متوسط
27	تعمل لمنظمة إلى التعرف على أكبر عدد من الأماكن السياحية	2.96	1.04	3	متوسط
28	تتبنى المنظمة دعوات خارجية لتسويق سياحي عالمي	2.98	1.11	2	متوسط
	المتوسط العام	2.99	0.85		متوسط

تبين نتائج جدول (11) مقاييس الجانب السياحي الذي حقق وسطاً حسابياً (2.99) وانحرافاً معيارياً (0.85) وبأهمية نسبية متوسطة. وأن الفقرة " تقوم المنظمة بتسويق سياحي محلي بتنظيم رحلات دورية " لها وسط حسابي (3.09) وانحراف معياري (0.88) وبأهمية نسبية متوسطة وجاءت بالمرتبة الأولى، بينما الفقرة " تقدم المنظمة تسهيلات بالدفع لهذه الرحلات " جاءت بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (2.93) وانحراف معياري (1.02) وبأهمية نسبية متوسطة.

اختبار فرضيات الدراسة:

تناول هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة؛ حيث تتركز على قبول أو رفض فرضيات الدراسة، من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط، واختبارات الفروق بين المتوسطات، والاعتماد على اختبار F

لصلاحية نموذج الانحدار، واختبار(t) لمعنوية معاملات النموذج، وذلك كما يلي:

الفرضية الأولى:H_{01} : " لا يوجد دور دال إحصائياً في العامل الاجتماعي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة والمتغير التابع **العامل** الاجتماعي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (12).

جدول رقم (12) نتائج اختبار دور منظمات المجتمع المحلي في العامل الاجتماعي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	t المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الاجتماعي	0.126	0.016	1.586	1 99 100	0.211	منظمات المجتمع المحلي	0.126	0.083	1.259	0.211

❖ يكون الدور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج جدول (12) أن نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع العامل الاجتماعي على المتغير المستقل منظمات المجتمع المدني غير معنوي بدلالة إحصائية 0.05؛ حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (1.586) وبدلالة غير معنوية، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.016)، أي أن متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (1.6٪) من التغيرات في المتغير التابع الجانب الاجتماعي، وهي نسبة ضعيفة جداً؛ إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (17.553) وبدلالة معنوية (Sig = 0.211) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه تقبل الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى وترفض الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الاجتماعي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الثانية: H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في العامل الاقتصادي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن "؛ ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار

الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة والمتغير التابع العامل الاقتصادي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (13)؛ حيث تظهر نتائج الجدول أن نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع العامل الاقتصادي على المتغير المستقل منظمات المجتمع المدني غير معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (2.129) وبدلالة غير معنوية، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.021)، أي أن متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (2.1٪) من التغيرات في المتغير التابع العامل الاجتماعي، وهي نسبة ضعيفة جداً. إضافة إلى قيمة (T) المحسوبة لنموذج الانحدار (1.459) وبدلالة معنوية (Sig = 0.148) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه تقبل الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى، ونرفض الفرضية البديلة.

جدول رقم (13) *نتائج اختبار دور منظمات المجتمع المحلي في العامل الاقتصادي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الاقتصادي	0.145	0.021	2.129	1 99 100	0.148	منظمات المجتمع المحلي	0.145	0.084	1.459	0.148

الفرضية الثالثة: H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في العامل التربوي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن".

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط فالمتغير المستقل منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة والمتغير التابع الجانب التربوي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (14).

جـدول رقـم (14) نتـائج اختبـار دور للتنمية: منظمات المجتمع المحلي في الجانب التربوي

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب التربوي	0.274	0.075	8.019	1 99 100	0.006	منظمات المجتمع المحلي	0.274	0.075	2.832	0.006

تظهر نتائج جدول (14) أن نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع **العامل** التربوي على المتغير المستقل مؤسسات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (8.019) وبدلالة معنوية تشير إلى قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.075)، أي أن متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (7.5٪) من التغيرات في المتغير التابع **العامل** الاقتصادي، وهي نسبة ضعيفة جدا؛ إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (2.832) وبدلالة معنوية (Sig = 0.006) وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه ترفض الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور دال إحصائياً في **العامل** التربوي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الرابعة: H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في العامل البيئي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة والمتغير التابع **العامل** البيئي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في الجدول (15) تظهر نتائج الانحدار البسيط للمتغير المستقل منظمات المجتمع المدني على المتغير التابع **العامل** البيئي بدلالة إحصائية 0.05 ؛ حيث

قيمة (F) المحسوبة تساوي (7.209) وبدلالة معنوية تشير إلى قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.068)، أي أن متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (6.8٪) من التغيرات في المتغير التابع الجانب البيئي، وهي نسبة ضعيفة جداً. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (2.685) وبدلالة معنوية (Sig = 0.009) وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه ترفض الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد دور دال إحصائياً في **العامل** البيئي للتنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ".

جدول رقم (15) نتائج اختبار دور مؤسسات المجتمع المحلي في العامل البيئي للتنمية المحلية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
الجانب البيئي	0.261	0.068	7.209	1 99 100	0.009	منظمات المجتمع المحلي	0.261	0.78	2.685	0.009

*يكون الدور ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الخامسة H_{02}: "لا يوجد دور دال إحصائياً للعامل الإسكاني في التنمية المحلية لدى مؤسسات **المجتمع المدني في الأردن ".**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى مؤسسات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاث والمتغير التابع الإسكاني للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (16).

جدول رقم (16) نتائج اختبار دور مؤسسات المجتمع المحلي في العامل الإسكاني للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الإسكاني	0.085	0.007	0.727	1 **99** **100**	0.396	منظمات المجتمع المحلي	0.085	0.092	0.853	0.396

تظهر نتائج جدول (16) أن نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع **العامل** الإسكاني على المتغير المستقل مؤسسات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (0.727) وبدلالة غير معنوية تشير إلى عدم قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.007)، أي أن متغير مؤسسات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (0.7٪) من التغيرات في المتغير التابع الجانب الإسكاني، وهي نسبة ضعيفة جداً؛ إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (0.853) وبدلالة معنوية (Sig = 0.396) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور دال إحصائياً في العامل الإسكاني للتنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية السادسة: H06 : "لا يوجد دور دال إحصائياً للعامل الثقافي في التنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة؛ والمتغير التابع الجانب الثقافي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (17).

جـدول رقـم (17) نتـائج اختبـار دور منظمات المجتمع المحلي في العامل الثقافي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الثقافي	0.384	0.147	17.122	1 99 100	0.000	منظمات المجتمع المحلي	0.384	0.086	4.138	0.000

تظهـر نتـائج جـدول (17) أن نمـوذج الانحـدار البسـيط للمـتغير التـابع **العامـل** الثقافي على المتغير المستقل مؤسسات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (17.122) وبدلالة معنوية تشير إلى قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.147)، أي أن متغير مؤسسات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (14.7٪) من التغيرات في المتغير التابع **العامل** الإسكاني، وهي نسبة ضعيفة. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (4.138) وبدلالة معنوية (Sig =0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية الرئيسة السادسة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور دال إحصائياً في العامل الثقافي للتنمية المحلية لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية السابعة: H_{07} : "لا يوجد دور دال إحصائياً للعامل الصحي في التنمية المحلية لمنظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبـار هـذه الفرضـية تم اسـتخدام الانحـدار الخطـي البسـيط حيـث المـتغير المستقل يشير إلى مؤسسات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة والمتغير التابع **العامل** الثقافي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (18).

جـدول رقـم (18) نتـائج اختبـار دور مؤسسات المجتمع المحلي في العامل الصحيي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الصحي	0.341	0.116	13.008	1 99 100	0.000	منظمات المجتمع المحلي	0.341	0.077	3.607	0.000

تظهر نتائج جدول (18) أن نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع العامل الصحي على المتغير المستقل مؤسسات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (13.008) وبدلالة معنوية تشير إلى قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.116)، أي أن متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (11.6٪) من التغيرات في المتغير التابع العامل الصحي، وهي نسبة ضعيفة؛ إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (3.607) وبدلالة معنوية (Sig = 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية الرئيسة السابعة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور دال إحصائياً في **العامل** الصحي للتنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الثامنة: H_{08}" لا يوجد دور دال إحصائياً للعامل السياحي في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى مؤسسات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة والمتغير التابع **العامل**

السياحي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (19).

جدول رقم (19) نتائج اختبار دور مؤسسات المجتمع المحلي في العامل السياحي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DFدرجات الحرية	Sig**مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب السياحي	0.019	0.000	0.036	1 99 100	0.849	منظمات المجتمع المحلي	0.019	0.109	0.190	0.849

تظهر نتائج جدول (19) أن نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع **العامل** السياحي على المتغير المستقل مؤسسات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (0.036) وبدلالة غير معنوية تشير إلى عدم قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.000)، أي أن متغير مؤسسات المجتمع المدني لا يفسر شيئا من التغيرات في المتغير التابع **العامل** السياحي، وهي نسبة غير معتبرة بالتحليل. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (0.190) وبدلالة معنوية (Sig = 0.849) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية الثامنة " يوجد دور دال إحصائياً في **العامل** السياحي للتنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الرئيسة الثانية: " لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإبعاد موسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية لمنظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى للعوامل (الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي،

والتربـــوي، والإســـكاني، والبيئـــي، والسياحي) ".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين ANOVA، حيث تم اختيار العامل هو مؤسسات المجتمع المحلي واحتوت قائمة المتغيرات التابعة على الجوانب الثامنة المذكورة بالفرضية، والنتائج موضحة في جدول (20).

جدول رقم (20) أبعاد مؤسسات المجتمع المدني في التنمية

ت	الجانب	F	Sig.	الدلالة
1	**الجانب الاجتماعي**	3.931	.023	غير دال
2	**الجانب الاقتصادي**	5.796	.004	دال
3	**الجانب التربوي**	5.291	.007	دال
4	**الجانب البيئي**	6.771	.002	دال
5	**الجانب الاسكاني**	.955	.388	غير دال
6	**الجانب الثقافي**	11.160	.000	دال
7	**الجانب الصحي**	6.564	.002	دال
8	**الجانب السياحي**	1.813	.169	غير دال

من ملاحظة قيم F المحسوبة ومستوى المعنوية Sig في الجدول السابق نلاحظ أن بعض مؤسسات المجتمع المحلي قد أظهرت اختلافا ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) يعزى للعوامل المتعلقة بالدراسة، في حين إن المؤسسات نفسها لم تظهر اختلافا ذا دلالة إحصائية في جوانب تنموية أخرى وعلى النحو التالي:

الفرضية الرئيسة الثالثة: H_{010} : "لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى مؤسسات **المجتمع المدني في الأردن يعزى (للقطاع الحكومي، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص)".**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين ANOVA، حيث تم اختيار العامل هو القطاعات الثلاثة لمؤسسات المجتمع المحلي واحتوت قائمة المتغيرات التابعة على متوسط الجوانب الثامنة المذكورة بالفرضية، والنتائج موضحة في جدول (21).

جدول رقم (21) جدول تحليل التباين ANOVA لقطاعات المجتمع المدني الثلاثة

مصدر التباين	F	Sig.
قطاعات المجتمع المدنى (الحكومي، الخاص، والأهلي)	2.433	0.093

* يكون الاختلاف ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

نلاحظ أن قيمة F المحسوبة (2.433) هي ذات دلالة غير معنوية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) حيث كان مستوى المعنوية للاختبار هو (Sig=0.093) وهي أكبر من (0.05) ولهذا نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن يعزى (للقطاع الحكومي، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص).

مناقشة النتائج والتوصيات:

من خلال استعراض نتائج الدراسة نلاحظ أن استراتيجية الجانب **الاجتماعي** جاء متدنيا؛ مع أنه بالأصل هذه مؤسسات اجتماعية ثقافية، وربما يعزى ذلك إلى قصور التخطيط وعدم المواءمة بين هذه المنظمات من جهة، وبينها وبين الخطة الشاملة من جهة أخرى، وجاءت فقرة تعزز القدرات للموارد البشرية عن طريق برامج تطويرية في المؤسسة في المرتبة الأولى، وربما يعود ذلك للاهتمام الذي توليه هذه المؤسسات للموارد البشرية، فشعارنا في الأردن الإنسان أغلى ما نملك، وبالنسبة إلى مكافحة الفقر، وزيادة الدخل فربما يعزى ذلك للعجز في الموازنة والمديونية المتضخمة والمتزايدة في الأردن.

ومن ناحية استراتيجية الجانب **الاقتصادي** جاء في مرتبة متدنية متوسطة، وربما يعزى ذلك للأزمة العالمية التي وصلت آثارها إلى جميع بلاد العالم، وبالتالي إلى الأردن.

الجانب **التربوي** تتوفر هناك فرص تعليم وتطوير للجميع، وربما يعزى ذلك للاهتمام الذي توليه الحكومة بالتعليم، والاستثمار البشري، ونحن نعتبر في الأردن من الدول الفقيرة الموارد، وموردنا الأكبر هو رأس المال البشري، نستثمره بالتعليم فيعود على رفع الإنتاجية؛ وبالتالي يقودنا إلى التنمية، وربما لا تكون البيئة التعليمية ذات جودة عالية، وربما يعود ذلك إلى قلة الإمكانات والوضع الاقتصادي السائد.

أما استراتيجية الجانب **البيئي** فقد جاءت بشكل متوسط جيد، وربما يعزى ذلك إلى التخطيط الجيد والتنفيذ والمتابعة الجيدة في هذا المجال، فالتنمية المستدامة تحرص على

الأخذ بالاعتبار هذا الجانب، إلا أن إعادة تدوير النفايات بطريقة فاعلة كان الأدنى، وربما يعزى ذلك إلى قلة الوعي الثقافي في هذا الجانب، والقصور الإعلامي في هذا المجال.

من ناحية استراتيجية الجانب **الإسكاني** من التنمية فقد جاء متوسطا ضعيفا، إلا أن التمديدات والخدمات جاءت بالمرتبة الأولى، فالأردن يخطو واثقا في هذا المجال نحو التنمية، ولو أن هنالك ضعفاً في التمديدات الصحية بشكل خاص، فقد جاء في دراسة لعام 2004 أن نسبة المساكن التي تصلها خدمة التمديدات الصحية في المملكة 57 ٪ تقريبا، وهي نسبة متدنية جدا، وربما يعزى ذلك إلى التكلفة الهائلة التي تتضمنها هذه الإمدادات، وكذلك الإسكان فهو وظيفة مضنية، واستثماراتها لا تعاد للتدوير.

أما استراتيجية الجانب **الثقافي** من التنمية فمتوسط جيد، ولو أن المؤسسات الخدمية المجتمعية الأولى بها خدمة هذا الجانب، وايلاؤه فائق العناية والاهتمام، وربما يعزى ذلك إلى الوعي الثقافي في هذه المنظمات.

أما بالنسبة إلى استراتيجية الجانب **الصحي** فجاء متوسطا جيداً؛ إلا أن الاهتمام بالأمراض السارية جاء في المرتبة الأولى، وربما يعزى ذلك إلى الوعي الثقافي والصحي العام.

أما استراتيجية الجانب **السياحي** من التنمية فإنها جاءت في مرتبة متوسطة ضعيفة متدنية عن المعايير الأخرى ، وربما يعزى ذلك إلى أن طبيعة عمل هذه المنظمات لا تعنى بهذا الجانب لأنها منظمات اجتماعية ثقافية، إلا أن المنظمات تقوم بتشجيع بعض الرحلات السياحية، ولكن لا تساهم كثيرا في المصاريف وتسهيلات الدفع للرحلات السياحية، وربما يعزى ذلك إلى قلة الإمكانات.

التوصيات:

هنالك عدة توصيات استراتيجيه تنموية تتمثل بما يلي:

1- تشجيع إقامة مؤسسات ومنظمات المجتمع بدعمها وتمويلها.

2- أن تقوم منظمات المجتمع المحلي بالدور المنوط بها في الجوانب التنموية وإلا فقد بعضها المعنى لوجوده أو كشف عن خلل في الرسالة والرؤية الواقعية التي أسس من أجلها.

3- التركيز على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني كونهما تشكلان أكثر الجوانب التنموية التي تحتاج للرعاية والاهتمام، ليعود بالازدهار الاجتماعي والاقتصادي ويلغي الفروقات الاجتماعية والطبقية الاقتصادية،

ويخلص المجتمع من كثير من الظواهر التي تنم عن ضعف تنموي قد يعود بالنتائج الوخيمة على المجتمع والوطن.

4- العمل على خلق تنسيق وتعاون في جهود ومنظمات المجتمع المدني فيما بينها من جهة، وبينها وبين الحكومة من جهة أخرى من خلال الشراكة.

5- أن تهتم منظمات المجتمع المدني بشكل عام بالمجالات التنموية في الجانبين الثقافي والتربوي لما لهما من أهمية تنموية في رسم صورة الأمة والحفاظ على الهوية الوطنية وتثبيت القيم والعادات والتقاليد في شخصية المواطن الأردني وزيادة الوعي الثقافي والسياسي والديني ويحفظ للأجيال الحاضرة والقادمة التراث الوطني ليتميزوا به بين الشعوب ولا يذوبوا بينهم بلا شخصية.

6- أن تعمل منظمات المجتمع المدني على الاهتمام بالجوانب التنموية الأخرى، ذلك مع أن البعض منها قد أثبت وجود دور في التنمية المحلية في الأردن إلا أن هذا الدور لم يكن بالشكل المطلوب وهذا ما كشف عنه التحليل الإحصائي للبيانات.

7- أن تنسق منظمات المجتمع المحلي فيما بينها وذلك لزيادة فاعلية أدوار هذه المنظمات في الجوانب التنموية وذلك لتحقيق الأهداف التنموية التي تضمنتها رسالة كل منظمة من هذه المنظمات.

8- تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المحلي لتطبيق أساليب لتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف.

9- إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع استراتيجيات التنمية.

10- أن تستحدث رئاسة الوزراة دائرة دائمة في الرئاسة تقوم بتتبع خطى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاتها الثلاثة وتقييم مدى مساهمة هذه المنظمات في التنمية المحلية وذلك بشكل دوري. على أن تقوم هذه المنظمات بدورها بتقديم تقرير دوري يبين إسهاماتها في التنمية المحلية ومدى نمو هذه الإسهامات.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أمين، سلسبيل أحمد حسين (2007)، "**واقع التنمية الريفية وآفاقها المستقبلية في محافظة ريف دمشق**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق: سوريا.

2. البابا، نور الدين وصلاح، ضياء الدين (2009). "**دور منظمات المجتمع المدني في قيادة حملات التعبئة والضغط**"، (دراسة غير منشورة لنيل درجة الدبلوم المهني في إدارة

منظمات المجتمع المدني)، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

3. بامر، فوزية (2006). " دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية"، دراسة مقدمة للاتحاد العام لنقابات العمال اليمنية، عن الشبكة الإلكترونية www.amanjordan.org/aman_studies/wmview ، تم استرجاعها بتاريخ4 /2010/11.

4. بيومي، إبراهيم (2002). " تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان شبه الجزيرة العربية "، الإسكندرية، دار الكتاب الجامعي للنشر.

5. الحوراني، محمد عبد الكريم (2003). "دور المجتمع المدني العربي في كسر الحواجز النفسية والاجتماعية بين الشعوب العربية"، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 18 (3).

6. السنبل، عبد العزيز بن عبد الله (2001). **" دور المنظمات العربية في التنمية"**، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

7. السيوف، نبيلة فايز (2007). **" منظمات المجتمع المدني والتغيير الاجتماعي: دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.

8. الشرجبي، عبد الكريم أحمد (2008). " مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية، دراسة مقدمة لجامعة صنعاء: اليمن، عن الشبكة الإلكترونية، www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?sid=65796

تم استرجاعها بتاريخ 2010./11/4

9. العطيات، ابتسام (2008). " العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي"، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.

10. علاو، محمد علي (2009). " دور منظمات المجتمع المدني الأهلية في اليمن بين الواقع والمأمول "، **مجلة العرب الأمريكية**، مج12، ع 32، صنعاء: اليمن.

11. فريحات، موزة (2007). " الواقع الاجتماعي والجغرافي والتنموي والخدمي والاقتصادي لبلدة راجب"، دراسة أخذت عن الشبكة الإلكترونية www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID، بتاريخ 2010./11/3

12. كوثراني، وجيه و العلوي، سعيد (2001). " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية.

13. ملاوي، أحمد إبراهيم (2008). " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية "، دراسة منشورة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 2(24).

ثانياً المراجع الأجنبية:

-Basma bint Talal (2004). **Retnink on NGO** Developments Donors and Civil Society in Jordan. London; IBTAURIS.

- Brent W Ambrose, and others (2002)." **An Analysis of the Effects of the GSE Affordable goals on Low and Moderate- Income Families**", U.S Department of Housing and Urban Development, May 2002.

- Hinnant, Charles C. (1995), "Nonprofit Organizations as Inter-regional Actors: Lessons from Southern Growth", Policy Studies Review, spring/ Summer1995, 14:1/2, p387.

- Macken ,Walsh, I. (2009). **Of Rural Development in Ireland"**, on **www.teagasc.ie/research/reports/ruraldevelopment/ Line**

- Peter, Klara (2007). **"Compensating differentials in emerging labor and housing markets: Estimates of quality of life in Russian cities"**, University of Kentucky, Lexington.

- **Wang, Ya Ping (2001).** "Urban Housing Reform and Finance in China A Case Study of Beijing **", Edinburgh College of Art Heriot -Watt University, China.**